

عنه، أمثال أبي بكر بن سمحون القرطبي الذي كان يقول: «ما يجوزُ على الصراط أنحي منه (١)». ومحمد بن طلحة (٥٤٥ - ٦١٨) الذي ذرَّس النحو باشيلية نحواً من خمسين سنة وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويشئى عليه (٢). أما ابن خروف وابن الضائع فقد حملا عليه، وجهَّلاه، وعقبا عليه، ومضى النحاة على ذلك، فما تجد في كتبهم إلا ما أغرب فيه ابن الطراوة حتى لكأنه لم يقل في النحو غيره، وسر موقفهم في الحقيقة يرجع إلى حملته على النحاة عموماً، وإلى تنبيهه على ما يعتقد أن سيبويه قد وهم فيه، فأثار بذلك ثائرتهم، ولكن ابن الطراوة يردُّ عليهم في ذلك ردّاً رقيقاً، مبينا أنهم غالوا في موقفهم من سيبويه حين خلطوا ما يمكن أن يكون موضعاً للنقد بها لا مجال للقول فيه، يقول: «ولا تثريب علينا فيما نلّم به من الخلاف على سيبويه - رحمه الله - في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله، لأن تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمّت له التفرقة بين الحالتين عُوفى من إنزال الظنّة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوضُ فيه من أمرنا (٣)».

ويؤكد هذا المعنى بأن سيبويه بشر، وأن كل الناس يهيمون ويخطئون، يقول في إحدى المسائل: «وما نصّه سيبويه - رحمه الله - من النصب، فيه من الوهم الذي لا انفكاك للإنسان منه، ولا مجيد لأحد عنه (٤)».

وهو كلام لا يصدر إلا ممن تهيأت له أسباب النظر، واعتقد في نفسه أهليّة البحث والاجتهاد، ولقد كان يدعو النحاة إلى مدارس كلام العرب حتى لا

(١) إشارة التعمين ورقة ٢١

(٢) بغية الوعاة ١/١٢١، وينظر إشارة التعمين ورقة ٤٨

(٣) الانصاح ورقة ٢، ٣.

(٤) ن . م . ورقة ١٧.